

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٤٧٢

الخميس، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد مورا لوكاس
	تشاد	السيد مانغرال
	شيلي	السيد صباغ مونيوث دي لا بينيا
	الصين	السيد ليو جييي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد مينديث غراتيرول
	ليتوانيا	السيدة ياكوبوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثامنة (S/2015/174)

1519384 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام بعد انتهاء التزاع

تقرير لجنة بناء السلام عن دورهّا الثامنة (S/2015/174).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أنطونيو دي أغويار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل والرئيس السابق للجنة بناء السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد ورئيس لجنة بناء السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/174، التي تتضمن تقرير لجنة بناء السلام عن دورهّا الثامنة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل والرئيس السابق للجنة بناء السلام.

السيد دي أغويار باتريوتا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أسلط الضوء على بعض العناصر المحددة في التقرير والتي أعتقد أنها تستحق اهتماما خاصا من مجلس الأمن.

أولا، أكد عمل اللجنة خلال العام الماضي مرة أخرى أنه ينبغي الاستفادة بشكل أكبر من إمكاناهّا بوصفها منبرا لتعبئة الثقل السياسي لأعضائها في دعم توطيد السلام. وكان من الأمثلة على الكيفية التي يمكن بها للجنة بشكل متزايد استخدام قوهّا السياسية الموقف الجماعي المصمم الذي اتخذته في المراحل الأولى من تفشي فيروس الإيبولا. ساعدت اللجنة على حفز المجتمع الدولي وسائر أجزاء منظومة الأمم المتحدة للتركيز على المخاطر التي تشكلها الأزمة على مكاسب بناء السلام في البلدان الثلاثة الأشد تضررا. ولذلك فإن اختصاصات مبادرات التعافي من فيروس الإيبولا بقيادة الأمم المتحدة تضمنت المجالات التي حددت اللجنة أنها تستحق اهتماما خاصا في استراتيجيات التعافي العامة وبرامج الدعم.

ثانيا، إن اللجنة تحتل موقعا فريدا يمكنها من تعزيز التوافق فيما بين الأبعاد دون الإقليمية والإقليمية والدولية للاستجابات في مرحلة ما بعد انتهاء التزاع. وبالتالي، كان أحد المجالات الرئيسية ذات الأولوية للجنة في عام ٢٠١٤ هو الانخراط النشط مع أعضائها الأفارقة وإقامة شراكات عميقة ودينامية مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. وأكدت تجربتنا مع غينيا - بيساو وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى أن زيادة الاتساق الإقليمي ودون الإقليمي عامل رئيسي في دعم الجهود المتعلقة ببناء السلام. وإذ نواصل إدماج المنظورات الإقليمية ودون الإقليمية في أعمال اللجنة، سنواصل تعزيز أهمية وثقل المشاركة القطرية المحددة.

ثالثا، عقدت لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٤ أول دورة سنوية لها بغية استكشاف السياسات الحكومية الدولية الأوسع نطاقا التي يلزم تطويرها لمساعدة البلدان على الحد من مخاطر نشوب التزاع.

ومع مواصلة استكشاف اللجنة للسبل المختلفة للتمويل الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام، كان تركيزها على تعبئة الموارد المحلية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة خطوة حاسمة في تحديد مجالات السياسات الممكنة التي تتطلب عمل الدول الأعضاء فرادى ومجتمعين. إن التحدي المتمثل في

التدفقات المالية غير المشروعة والثغرات النُظمية في السياسات الحكومية الدولية المتصلة بتمويل بناء السلام يبرز الترابط بين المبادرات الأمنية والمؤسسية والاجتماعية الاقتصادية في تعزيز السلام.

كانت هذه نقطة مشتركة أثيرت خلال الدورة السنوية الثانية التي عقدت قبل يومين وركزت على التحديات التي تواجه تأمين التمويل الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام. ونشكر وزيرة خارجية السويد على حضورها الاحتفال الختامي لتلك الدورة. وستواصل اللجنة دورها لتعزيز زيادة اتساق وتآزر السياسات والإجراءات عبر نطاق الأبعاد السياسية والأمنية والإنمائية لعملية توطيد السلام.

رابعا، يستحق البعد الجنساني لبناء السلام اهتمامنا المتواصل والتزامنا الثابت. ففي حين تتحمل النساء العواقب المأساوية للنزاعات التي تتسم بالعنف، فإنهن أيضا يمثلن العوامل الرئيسية للتحول المجتمعي في المجتمعات الخارجة من النزاعات. ألقت المناسبة الخاصة التي استضافتها اللجنة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الضوء على المبادرات المحلية لبناء السلام بقيادة النساء في سياقات متنوعة. وستواصل اللجنة، هذا العام، استكشاف السبل العملية لتعميم مراعاة البعد الجنساني في أنشطتها القطرية المحددة.

خامسا، ما برح تحديد وتحسين طبيعة ونطاق وظيفتها الاستشارية لمجلس الأمن والجمعية العامة الهدف الرئيسي للجنة في عام ٢٠١٤. فاللجنة تحتل موقعا متفردا يتيح لها إكمال عمل كل منهما من خلال كفالة إسهام التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع في تحقيق السلام والأمن والحد من خطر نشوب نزاع عنيف أو الانزلاق من جديد في النزاع العنيف. وينبغي أن تساعد وظيفتها الاستشارية لكل من الهيئتين الرئيسيتين في تعزيز الالتزام المتكامل الطويل الأجل للأمم المتحدة والجهات الدولية والإقليمية تجاه البلدان الخارجة من النزاعات.

وخلال العديد من المداخلات التي قدمتها نيابة عن اللجنة في مختلف الإحاطات الإعلامية والمناقشات التي عقدها مجلس الأمن في عام ٢٠١٤، شددت على أنه ينبغي لمهمة اللجنة الاستشارية لمجلس الأمن أن تساعد في تعزيز الالتزام المتكامل الطويل الأجل للأمم المتحدة والجهات الدولية والإقليمية تجاه البلدان الخارجة من النزاعات. وفي هذا الصدد، يمكن أن يستفيد مجلس الأمن بصورة أكثر عملية ومنهجية من المشورة التي تسديها اللجنة، وبخاصة عند استعراض ولايات بعثات الأمم المتحدة في سياق الأولويات المتغيرة أو في عمليات خفضها التدريجي وفي العمليات الانتقالية. يستحق هذا الجانب البالغ الأهمية للدور الاستشاري للجنة المناقشة خلال الحوار التفاعلي غير الرسمي في وقت لاحق بعد ظهر اليوم، تحت رئاستكم، السيد الرئيس.

يحتل أعضاء اللجنة من أعضاء في مجلس الأمن، مثل ماليزيا وشيلي، فضلا عن الأعضاء الخمسة دائمي العضوية وهم أيضا أعضاء دائمين في لجنة بناء السلام، موقعا فريدا لتوفير القيادة والتوجيه والالتزام المستمر لزيادة تعميق وتعزيز هذه المهمة الاستشارية.

سادسا وأخيرا، يحدد فرع التقرير المتعلق بالاستنتاجات وجدول الأعمال المستقبلي مسار عمل اللجنة في عام ٢٠١٥. يعكس جدول الأعمال المستقبلي عزم اللجنة على متابعة النهج المواضيعية والقطرية الرئيسية التي استهلت في عام ٢٠١٤، ومن ثم ضمان استمرارية التركيز والاتساق في النهج.

وعملا بقرار الجمعية العامة ٦٥/٧ وقرار مجلس الأمن ١٩٤٧ (٢٠١٠)، استفادت اللجنة من الخبرة المتراكمة من التقارير السنوية المكلفة بتقديمها إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة

عن استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٠ وبدأت الإعداد المسبق لاستعراض السنوات الخمس الثاني، الذي دعت الهيئتين الرئيسيتين إلى إجرائه، والذي سيجرى هذا العام.

والغرض من الإعداد المسبق هو تعزيز توسيع نطاق ملكية الاستعراض فيما بين الدول الأعضاء من خلال إجراء مشاورات مكثفة وبمشاركة الجميع بشأن أهداف الاستعراض ونطاقه ومنهجيته وأساليب إجرائه. وعكس الإعداد المسبق تلاقي آراء الدول الأعضاء على أن التحديات التي تواجه البلدان الخارجة من النزاع ينبغي أن تكون محور استعراض عام ٢٠١٥، وبالتالي اقترحت أن يستند إلى دراسات قطرية محددة.

كان الالتزام بمساعدة الدول على تجنب الانزلاق من جديد في النزاع هو الدافع وراء إنشاء لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام في عام ٢٠٠٥. واتفقت الدول الأعضاء على أن استعراض عام ٢٠١٥ ينبغي أن ينطلق من هذا الدافع الأصلي. وجرى بداية تحديد اختصاصات الاستعراض والتشاور بشأنها داخل اللجنة وأقرت لاحقا من الجمعية العامة ومجلس الأمن. وينبغي أن تساعد في تحديد مجالات التقدم والثغرات المتبقية في المساعدة الدولية إلى البلدان الخارجة من النزاع.

ويحدوني الأمل في أن يؤدي تصميم الاستعراض من مرحلتين، يضطلع خلالهما فريق خبراء استشاري بإجراء دراسات قطرية واقتراح توصيات عملية وقابلة للتنفيذ لكي تنظر فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن، إلى كفالة أن الجهازين الرئيسيين قادرين على اتخاذ قرار مستنير بشأن مستقبل هيكل بناء السلام الأوسع نطاقا التابع للأمم المتحدة. يضم هذا الهيكل العناصر الثلاثة التي أنشئت في عام ٢٠٠٥، فضلا عن كيانات الأمم المتحدة التشغيلية الأخرى ذات الصلة التي تسهم في بناء السلام الدائم والمستدام من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات السياسية والبرنامجية.

ونتطلع إلى نشر تقرير فريق الخبراء الاستشاري قريبا، في ظل الرئاسة المقتدرة لسفير غواتيمالا السابق غيرت روسينتال، وإلى الشروع في المرحلة الحكومية الدولية من عملية الاستعراض.

وأود أن أختتم هذه الإحاطة الإعلامية بالتنويه بدور مكتب دعم بناء السلام، والأمين العام المساعد أوسكار فرنانديث – تارانكو وسلفه جودي تشينغ – هوبكتر، وفريقهما دعما لأعمال اللجنة وأنشطتها في عام ٢٠١٤. وسنواصل التعويل على دعم المكتب في سعينا إلى تحقيق أهداف اللجنة وكفاءة إدارتها لصندوق بناء السلام. فمن خلال العمل الذي تقوم به اللجنة والصندوق، من شأن التآزر والتكامل بين الأبعاد السياسية والبرنامجية لبناء السلام أن يحققا مزيدا من الفعالية لاستثماراتنا في البلد المعني.

إن الطريق إلى تضميد الجراح الناجمة عن الحرب وإعادة بناء المؤسسات التي تحقق الأمن والعدالة وتوفر الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية وتقوم بحماية الحقوق الأساسية طويل ومحفوف بتحديات هائلة. وإنني على اقتناع بأن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال ينبغي أن تظل متمحورة حول الناس. ويجب أن نستجيب بنشاط إلى أصوات أشد المتضررين من النزاعات العنيفة. ويجب أن نتعلم من خبراتهم واحتياجاتهم وأن نسترشد بها. وأرى أنه في عام ٢٠١٥ – تحت إشراف السويد ومن خلال الالتزام الثابت من الدول الأعضاء في اللجنة – يمكن للجنة بناء السلام أن تكون مركز هذه الشراكات. وآمل أيضا أن ينتج عن الاستعراض الجاري توصيات عملية وأن يولد الزخم السياسي المطلوب لتهيئة اللجنة وتوجيهها تحقيقا لهذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على الدعوة، وعلى عقد هذه الجلسة، وكذلك على الإسهام الرائع الذي قدمتموه بالنيابة عن مجلس الأمن في الدورة السنوية للجنة بناء السلام، التي عقدت في مطلع هذا الأسبوع. وأود أن أهنئ الممثل الدائم للبرازيل، السفير باتريوتا، على قيادته والتزامه القويين للغاية خلال فترة رئاسته للجنة بناء السلام في العام الماضي.

إن العالم اليوم تمزقه نزاعات أكثر عنفا مما كانت عليه منذ زمن طويل جدا، تاركة وراءها معاناة وتشريد لم يسبق لهما مثيل. وقد أبلغ مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين نهاية الأسبوع عن فرار مزيد من الناس العام الماضي أكثر من أي وقت مضى منذ بدء التوثيق. ويشكل الأطفال أكثر من نصف المشردين بسبب النزاعات والاضطهاد.

وعلى أساس هذه الخلفية نجتمع اليوم خلال "أسبوع بناء السلام" هذا. ويتعلق بناء السلام بمنع الانتكاس إلى حالة النزاع من خلال تقديم الدعم الشامل للبلدان الخارجة من النزاع التي تسير على طريق تحقيق السلام المستدام. ولذلك، فهو معني بإقامة الصلة بين الأمن والتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا في حاجة إلى المزيد من الفعالية والاتساق في أنشطة الأمم المتحدة التي تساعد الجهود الوطنية لبناء السلام.

ومن المتوقع أن يتم قريبا تقديم تقرير فريق الخبراء عن الاستعراض العشري لهيكل بناء السلام. ويتيح استعراض بناء السلام - الذي أجري في نفس وقت استعراض عمليات السلام والاستعراض الرفيع المستوى لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) - فرصة فريدة من نوعها لتعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن الدوليين. ويحدوني الأمل في أن تعيد الاستعراضات الثلاثة تنشيط جهودنا الجماعية لبناء السلام والحفاظ عليه.

وأود أن أنتقل الآن إلى عمل اللجنة. إنني أرى أن رؤية اللجنة والفائدة منها لا تزالان صالحتين مثلما كانتا دائما. وينبغي أن نكون أكثر فعالية في مواجهة التحدي المتمثل في مساعدة انتقال البلدان من حالة الحرب إلى السلام الدائم، بما في ذلك عن طريق تحسين التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة؛ ومساعدة البلدان على تعزيز قدراتها الوطنية، بما في ذلك بناء المؤسسات؛ وضمان توفير تمويل مرن ويمكن التنبؤ به؛ وتحسين تنسيق الأنشطة الدولية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع؛ وتوفير منتدى حكومي دولي متنوع من أجل ضمان زيادة اتساق الدعم وتمديد فترة الاهتمام السياسي.

وأود أن أوجز المجالات التي تركز عليها لجنة بناء السلام خلال الدورة التاسعة.

أولا، أود أن أتطرق إلى بناء السلام في مرحلة التعافي من آثار الإيبولا. فالبلدان الثلاثة الأكثر تضررا من تفشي فيروس الإيبولا - ليبريا وسيراليون وغينيا - جميعها مدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وقد أدت اللجنة دورا أساسيا في كفالة تناول أولويات بناء السلام كجزء من جهود التعافي، بما في ذلك الحاجة إلى الإسراع بتقديم الدعم لبناء المؤسسات. وسنواصل الدعوة إلى هذا، ولا سيما في الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن التعافي من آثار فيروس الإيبولا الذي سيستضيفه الأمين العام في غضون بضعة أسابيع.

ثانيا، فيما يتعلق باستعراض بناء السلام، فكما ذكر سابقا، أوشكت أعمال الفريق الاستشاري على الانتهاء، حيث سيقوم الفريق بتقديم التقرير في الأيام القليلة المقبلة. وننتظر ببالغ الاهتمام تحليله وتوصياته، ونتطلع إلى النتائج التي توصل إليها، التي ستوفر إسهاما هاما في المفاوضات الحكومية الدولية. ويمكن أن يعادل هذا الاستعراض استعراض القرار

١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، فضلا عن استعراض عمليات السلام.

ثالثا، سيجري التركيز على مواصلة تقديم الدعم للمنظمات الإقليمية والتنسيق معها، لا سيما الاتحاد الأفريقي. واستنادا إلى العمل الذي بدأه سلفي، السفير باتريوتا، في العام الماضي، فسوف نحدد السبل الكفيلة بتعميق الحوار مع المنظمات الإقليمية لنرى كيف يمكن تحقيق أفضل استفادة من مزايانا النسبية المختلفة.

رابعا، ستنظر اللجنة في التوصيات المنبثقة عن الدورة السنوية لعام ٢٠١٥، المقرر عقدها يوم الثلاثاء، مع التركيز على مسائل التمويل الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل لجنة بناء السلام المضي قدما في مسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع جهود بناء السلام. ويمثل هذا جانبا هاما من جوانب السلام والتنمية المستدامين.

وأتطلع إلى الحوار التفاعلي غير الرسمي بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع بعد ظهر اليوم، فهو يتيح لنا فرصة هامة للتفكير في الطريقة التي يمكن بها تعزز العلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. وعلى خلفية تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في عطلة نهاية هذا الأسبوع، وعلى خلفية الضغوط التي نعرف جميعا أنه لا يمكن للنظام الإنساني ككل تحملها، أرى أن علينا أن نوحد جهودنا الآن لزيادة تعزيز فعالية واتساق الاستجابة الدولية للتحديات بعد انتهاء النزاعات، وتقديم دعم أفضل للجهود الوطنية من أجل تجنب نشوب النزاعات وحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سكوغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد رايكفروت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر السفير باتريوتا والسفير سكوغ على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم وعلى كل ما قاما به من عمل شاق في الماضي والحاضر والمستقبل، في رئاسة لجنة بناء السلام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لا لأتكلم عن بناء السلام من الناحية النظرية، ولكن عن بناء السلام في الممارسة العملية، وسأستخلص، على وجه الخصوص، بعض الدروس عن بناء السلام من بلد قام بدور بارز خلال مسيرتي، إنه البوسنة والهرسك. فقد عملت قبل نحو ٢٠ عاما في الوفد البريطاني في محادثات دايتون للسلام ثم سفيرا لبريطانيا في البوسنة في وقت لاحق في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨. وكنت شاهدا على التقدم المحرز في بناء السلام والحفاظ عليه بعد سنوات من إراقة الدماء. ولا تزال البوسنة تواجه تحديات من قبيل السياسات القاصرة وارتفاع مستوى البطالة، على سبيل المثال لا الحصر. ولكن بينما نستعد لإحياء الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سربرينتشا، ينبغي أن نعترف أيضا بالتقدم الكبير الذي أحرزه البلد منذ عام ١٩٩٥، ويمكن أن نتعلم دروسا أوسع نطاقا من تجربة المجتمع الدولي هناك. وأعترف بأن كل نزاع يعد فريدا من نوعه. ولا يمكن نسخ الحلول من سياق ولصقها في سياق آخر، ولكن أرى أننا بصفتنا المجلس يمكن أن نستخلص أربعة دروس رئيسية.

الأول هو أن علينا القيام بالمزيد بشأن منع نشوب النزاعات. فقد فشل المجتمع الدولي في العمل في وقت مبكر في البلقان. ونما إلى علمنا بعض الأهوال التي يجري ارتكابها، ولكننا نفتقر إلى الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات. واليوم نعيش في عصر يمكن فيه الحصول على المعلومات مباشرة. وينبغي ألا ندعي أننا لم نكن نعرف بالتدبير للنزاع. أما التحدي الذي يواجهه المجلس – بالنسبة للجنة بناء السلام وبالنسبة لكامل منظومة الأمم المتحدة – فيتمثل في إيجاد

الإرادة السياسية للعمل المبكر، فالعمل المبكر يمكن أن يمنع معاناة هائلة، كما أنه فعال من حيث التكلفة. وقد أسهم فشلنا في منع نشوب النزاع إلى حد كبير في تخصيص ١٩,٧ بليون دولار للاحتياجات الإنسانية وفي وجود ما يقرب من ٦٠ مليون لاجئ. وأدى إلى تخصيص ميزانية لحفظ السلام قدرها ٨,٥ بليون دولار.

ولم تحقق أي من الدول المتضررة من النزاع أيا من الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما قال الاقتصادي البريطاني بول كولير، فإن ”الحرب تنمية معكوسة“. وبالنظر إلى الاتجاهات العالمية، فإن قدرتنا على القضاء على الفقر ستعتمد كليا على قدرتنا على الحد من النزاعات العنيفة. ومن هنا تنبع الأهمية الحاسمة للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

والدرس الثاني الذي خرجت به من البوسنة هو أولوية العملية السياسية في بناء واستدامة السلام. إن اتفاق دايتون للسلام ليس مثاليا لكنه أنهى الحرب، التي كانت أسوأ قتال في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، ومنح البلد أساسا للبناء عليه. وكما يوصي الاستعراض الذي جرى مؤخرا لعمليات السلام، فإن جهودنا لحفظ السلام وبناء السلام يجب أن تبدأ جميعا بعملية سياسية وتنتهي بها. ولكي تترسخ تلك التسويات، فإنها يجب أن تكون مستدامة وشاملة للجميع، مع مشاركة المرأة في جميع مراحلها، ويجب أن يجري تمويلها على النحو الملائم. وفي عام ٢٠١٢، لم ينفق سوى ٤ في المائة من مجمل المساعدة الإنمائية الخارجية إلى الدول الضعيفة على تعزيز عمليات سياسية شاملة للجميع. وجرى إنفاق الجزء الأكبر على التعمير وتقديم الخدمات. وعلينا أن ندرك أن بناء السلام وبناء الدولة ليسا نفس الشيء. وتكمن الميزة النسبية للأمم المتحدة في إبرام وإدامة صفقات سياسية تُهيئ الحيز اللازم لبناء الدولة على نحو فعال، وينبغي أن ينصب التركيز الأساسي لأي بعثة سياسية أو بعثة لحفظ السلام على ذلك.

والدرس ثالث هو الحاجة إلى الاهتمام المستمر والصبر من المجتمع الدولي في مجال بناء السلام الدائم. فبعد قرابة ٢٠ عاما على اتفاق دايتون، لا يزال مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وهيئات أخرى كثيرة تدعم الانتقال إلى دولة يسودها السلم والازدهار في البوسنة. وللبلدان في المنطقة أيضا دور بناء تضطلع به. إلا أن اهتمامنا يحيد في أحيان كثيرة جدا. ففي عام ٢٠١١، صنفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سيراليون باعتبارها دولة محرومة من المعونة. وانحسرت المعونة الدولية، وعوقبت سيراليون على نجاحها في الحد من النزاع. وأظهر انتشار فيروس الإيبولا في سيراليون في السنة الماضية مدى هشاشة مكاسب بناء السلام، وكيف يمكن بسهولة أن تتراجع. ولذلك، يجب أن نعلم أنه لا توجد طرق مختصرة لبناء مؤسسات وطنية دائمة. ويستغرق الأمر وقتاً. ويقدر البنك الدولي أن إجراء تحسينات مجدية في المؤسسات يستغرق ما بين ١٠ سنوات و ١٧ سنة على أقل تقدير. والدعم الطويل الأجل والذي يمكن التنبؤ به بالغ الأهمية.

وتضطلع المملكة المتحدة بالدور المنوط بها. فقد أوفينا بوعدنا المتمثل في إنفاق ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي على المعونة الخارجية، وسيوجه ٣٠ في المائة منها على الأقل إلى الدول المتضررة من النزاعات. ونحن ثاني أكبر مساهم مالي في منظومة الأمم المتحدة، ونحن أكبر المساهمين في صندوق بناء السلام، حيث قدمنا مبلغ ٨٢ مليون دولار منذ عام ٢٠١١.

وآخر أفكاري التي خرجت بها من البوسنة هي أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يكون راغبا في السلام أكثر من الشعوب ذاتها. ويجب أن تتجاوز النخب السياسية الانقسامات

السياسية والعرقية والدينية وأن تتخذ خيارات صعبة لتوطيد السلام والمضي قدما. ولا يزال قادة البوسنة يواجهون ذلك التحدي، شأنهم في ذلك شأن قادة العديد من البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس. ولكن إذا برهنوا أنه يمكنهم تجاوز خلافاتهم، فيجب أن يكون المجلس جاهزا ومستعدا لتقديم دعمه الكامل لهم.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر سفيري السويد والبرازيل على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين وعلى تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثامنة (S/2015/174)، والذي يغطي أعمالها خلال عام ٢٠١٤.

سأتكلم بإيجاز حيث أن النص الكامل لبياني سيُنشر على الموقع الشبكي للبعثة الإسبانية. ولذلك، سأتناول نقطتين رئيسيتين – أولا، ما أجد أنه مثيرا جدا للاهتمام في التقرير، ثم المسائل التي تعتبر إسبانيا أنها أولويات لبناء السلام أثناء فترة عضويتها في المجلس – وبعبارة أخرى، كيف يمكننا أن نحدث تغييرا من خلال عضويتنا في المجلس.

قال سفير المملكة المتحدة عن حق إن بناء السلام يستغرق وقتا. وذلك صحيح وهام جدا. فإنه قد يستغرق سنوات بل وعقودا. وأضيف أنه يستلزم الوقت والمال. ونحن بحاجة إلى موارد مالية كبيرة من أجل بناء السلام. وأعتقد أنه لا يوجد استثمار أفضل من الاستثمار في بناء السلام لأنه ليس هناك شيء أكثر تكلفة من سقوط الدولة مجددا في براثن الصراع. وأفضل استثمار يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به في دولة ما هو كفالة استقرارها. وأسوأ استثمار هو عدم توفير الموارد اللازمة، وبالتالي السماح بأن تسقط الدولة مجددا في براثن الصراع. وللأسف، فإن التاريخ مليء بالأمثلة التي انزلقت فيها البلدان من جديد في الصراع، بسبب نقص الاستثمار أو الاهتمام. ولذلك، أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نجد السبل الكفيلة بإيجاد نظم تمويل لتيسير أمر أساسي، لكن من الصعب جدا تحقيقه – وهو إمكانية التنبؤ بالموارد المالية والالتزامات السنوية. ويجب أن يكون لدى صندوق بناء السلام الموارد الكافية لمعالجة الحالات التي تتسم، لسبب أو آخر، بعدم الاستقرار الذي قد يؤدي إلى انزلاق الدولة من جديد في الصراع.

تلك كانت نقطتي الأولى. والثانية، كما قلت، هي أن أتشاطر مع المجلس بعض أهداف إسبانيا خلال فترة عضويتها لمدة سنتين في المجلس، ومن بينها أربعة أهداف رئيسية.

الأول هو تعزيز الإجراءات الوقائية. ويعلم المجلس أن إسبانيا، إلى جانب تركيا، أطلقت تحالف الحضارات الذي يعمل على نحو رائع بوصفه أداة للدبلوماسية الوقائية. وفي الأسبوع المقبل، سنعتمد قرارا جديدا بشأنه بتوافق الآراء، وهو ما يُنتظر أن يكون خطوة أخرى إلى الأمام في تعزيز دور التحالف بوصفه أداة قوية لمكافحة حالات الصراع.

ثانيا، سنعمل على الاستفادة بقدر أكبر من الوساطة. وقد أطلقنا، مع المغرب، مبادرة وساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وعقدنا مؤخرا اجتماعا في مدريد سيجري تعميم نتائجه على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حتى تتمكن من رؤية النتائج بالتفصيل.

ثالثا، نحن أحد أشد مؤيدي مفهوم المسؤولية عن الحماية. وقبل يومين، عُقد اجتماع لجهات التنسيق بشأن المسؤولية عن الحماية في مدريد.

ويتمثل هدف آخر من أهدافنا في تعزيز العنصر الإقليمي. وفي رأينا، عندما تكون الدولة خارجة من النزاع، فليس هناك وسيلة أفضل للحيلولة دون انزلاقها من جديد في الصراع من المنطقة ذاتها. فالمنطقة تستطيع المساعدة في التغلب على العقبات التي تعترض سبيل التجارة وفي إنشاء آلية حماية تمكن الدولة من إعادة إرساء الاستقرار بشكل نهائي.

رابعا، نحن نؤمن بأهمية العدل. والحقيقة هي أنه لا يمكننا تصور السلام من دون العدالة، ولا يمكن تحقيق المصالحة بدونها. وكل هذه المفاهيم مترابطة ارتباطاً وثيقا، ولهذا، ما فتئت إسبانيا تدافع بقوة عن المحكمة الجنائية الدولية. ولن ندخر جهدا في تعزيز عملها.

الهدف الخامس الذي ستعززه إسبانيا هو العمل على تحقيق التقارب المدروس بين الآليات الأربع القائمة والعاملة بالفعل. والأولى هي عملية استعراض عمليات السلام، والتي يجب بالطبع أن تشمل العنصر الحيوي المتمثل في استراتيجية خروج لعمليات حفظ السلام. والثانية هي عملية استعراض لجنة بناء السلام لهيكلها. والثالثة هي استعراض القرار الهام ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي نعمل بشأنها بشكل مثمر للغاية مع وفد المملكة المتحدة. ونأمل أن يتم اعتماد قرار جديد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. والرابعة هي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتي ينبغي أن نتذكر أنها تشمل أهدافا لبناء السلام يتعين أن نأخذها في الاعتبار.

وفي الختام، ستحاول إسبانيا المساعدة، قدر الإمكان، في تعزيز عمل لجنة بناء السلام لأننا نعتبرها الهيئة الأقدر على تقديم الدعم المتواصل للبلدان الخارجة من الصراع. وبالتالي، فهي أيضا أفضل آلية للإنذار المبكر من أجل الحيلولة دون ارتداد الدول إلى حالة الصراع أو عدم الاستقرار.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أودّ أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقْد جلسة الإحاطة الإعلامية هاته. وأشكر السفير أولوف سكوغ، رئيس لجنة بناء السلام، والسفير أنطونيو دي أغويار باتريوتا، على آرائهما المتبصِّرة جداً. وإننا مَدينون ديناً كثيرا لجميع رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة ومكتب دعم بناء السلام على التزامهم بالمضيِّ قدُماً بأعمال لجنة بناء السلام.

إنَّ الإحاطة الإعلامية اليوم تؤكد الأهمية البالغة للجنة بناء السلام، بصفتها آلية حكومية دولية قيِّمة لتنظيم وتعزيز الدعم الدولي للبلدان الخارجة من التزاع. وهي تسلِّط الضوء على التحديات المتعددة التي لا تكتفي بتقليص فعالية لجنة بناء السلام فحسب، بل تُعيق جهود بناء السلام في البلدان المدرجة على جدول أعمالها أيضاً.

إنَّ لمجلس الأمن دوراً، وفي الحقيقة مسؤولية، لدعم لجنة بناء السلام في تنفيذ ولايتها. وللمساهمة في هذا الجهد، يجب أن يكون هناك تصوُّرٌ واضح للثغرات والتحديات في الدعم من قِبَل لجنة بناء السلام للبلدان المُدرَجة على جدول أعمالها. وهناك عدة ثغرات في جهود بناء المؤسسات، وبخاصة في مجالات مثل إصلاح القطاع الأمني، توطيد سيادة القانون، دعم الحوار الوطني، تعزيز المصالحة المجتمعية، تشجيع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، دعم تمكين المرأة ومعالجة البطالة.

والقاسم المشترك الذي يجمع فيما بين هذه الأوجه هو عدم وجود التمويل الكافي والمضمون والذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام. وهذا يؤكد حاجة لجنة بناء السلام المُلِحَّة إلى مواصلة استكشاف وإعداد استراتيجيات قوية لتعبئة الموارد، بغية تنفيذ هذه الولاية الهامة جداً. وهذا ما يجعلنا نعتقد أنَّ الدورة السنوية الثانية للَّجنة، التي عُقِدت قبل يومين، كانت أساسية لتسليط الضوء على التدابير المتاحة أمامنا لحشد التمويل لبناء السلام.

ونرى أنه يمكن تحسين المصادر المحلية لتمويل بناء السلام من خلال القدرات الحكومية، لإدارة الموارد الطبيعية بفعالية، لتحديد وتنفيذ أنظمة الضرائب وجمعها، لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة ولكبح التدفقات المالية غير المشروعة. ومع أنه من شأن كلٍّ من هذه التدابير أن ينطوي على المزيد من المسؤولية للحكومات، فإنها تعزز مشروعيتها

أيضاً. ونحن نشجِّع على دعم أوسع لجهود توليد الموارد المحلية، بتوفير التدريب التقني الملائم لخبراء من تلك البلدان.

ونعتقد أنه من غير الواقعي توقُّع أن يُلقى عبء تمويل بناء السلام على عائدات مولَّدة داخلياً من بلدان خارجة من النزاع. ومن الواضح أنها ستواصل التعويل على الدعم المالي من المجتمع الدولي كدليل على التزامه بالتعافي بعد النزاع.

وتقديم التبرعات المالية إلى آليات مالية مجمَّعة لبناء السلام ربما يكون أحد السبُل لإثبات ذلك الالتزام. وتؤكد نيجيريا مجدداً دعمها لصندوق بناء السلام بصفته إحدى تلك الآليات المجمَّعة. ونحن نفهم الأهمية الحاسمة لتطبيقٍ معززٍ لآليات تمويل مجمَّعة، تشجع مواءمة المعونة تبعاً لأولويات الحكومة، تعزز اتساقاً أكبر للاستجابات الدولية لحالات معقدة، تقلِّص تكاليف المعاملات، تتقاسم المخاطر وتدعم المساءلة المتبادلة.

وتوضح التجربة أنَّ القيادة والمُلكية والشمولية الوطنية محورية لبناء السلام بعد النزاع، ويجب تعزيزها بتنشيط السياسات الشاملة الضرورية جداً للمُلكية الوطنية الحقيقية. ونعتقد أنه حيثما تتأصل جهود بناء السلام في عمليات تشاورية شاملة، تكون للدولة ومؤسساتها مشروعية أكبر، ويكون هناك ثقة أكبر بها. ومن جهة أخرى، إنَّ غياب السياسات الشاملة في أعقاب النزاع يؤدي في أغلب الأحيان إلى الطعن للسيطرة على الدولة، ويمكن أن يؤدي إلى انتكاسة عنيفة في النزاع.

ولا ريب في أنَّ مشروعية الدولة وإعادة بناء مؤسساتها في أعقاب النزاع أمران حيويان وأساسيان لتحقيق السلام المستدام. ولهذا، يجب في رأينا إيلاء قطاع الأمن ومؤسسات القضاء اهتماماً خاصاً بصفتهما أجهزة لحماية السكان والدفاع عن الدولة. ونحن ندعو جميع الشركاء لدعم بناء القدرات للشرطة، التحسين في ظروف السجون وتعزيز مؤسسات القضاء في الدول الخارجة من النزاع بغية ضمان بعض تدابير السلام المستدام.

إنَّ نيجيريا ترحب بالأولوية التي توليها الأمم المتحدة للنهوض بمشاركة المرأة في العمليات السياسية والإنمائية بعد النزاع. ومن المهمّ أنه تمَّ في السنوات الخمس الماضية تعيين مزيد من النساء بصفتهنّ وسيطات ومبعوثاتٍ خاصَّاتٍ من قِبَل الأمين العام. وبما أنَّ النساء متضررات على نحوٍ غير متناسب من النزاعات وفيها، فمن الملائم إشراك النساء الوسيطات، اللواتي يستطعن أن يتواصلن بشكل أفضل مع زميلاتهن، في البحث عن السلام حقاً.

ونيجيريا بصفتها مساهماً حريصاً في عمليات حفظ السلام وجهود بناء السلام العالمية، الإقليمية ودون الإقليمية، متشجِّعة بتركيز الاستعراض الجاري في عام ٢٠١٥ لهيكلية بناء السلام. وإننا نرحب بالتشديد على تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى. وقد أصغيت باهتمام إلى بيان سفير إسبانيا، الذي أبرز ذلك ببلاغة فائقة. وأعتقد أنَّه من شأن تآزرٍ معززٍ بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن يدعم جهودنا الجماعية.

ونأمل أن تُسفِر دراسة الحالات الخمس، وكلها في القارة الأفريقية، عن دروس قيِّمة في بناء السلام، مستقاة من تجارب البلدان المعنية.

ونودّ أن نؤكد ونجدد التأكيد على دعمنا القوي للجنة بناء السلام، ونبقى ملتزمين بأهدافها التزاماً كاملاً. وإننا نحثّ الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة على تدعيم مشاركتها مع اللجنة، لأنّ من شأن ذلك أن يُحسِّن بقدر كبير قدرتها على المساهمة في بناء عالَم أكثر أماناً وأمناً وسلاماً.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر ممثلَي البرازيل والسويد.

إنَّ نيوزيلندا ترحب بهذه الفرصة لمناقشة التقرير السنوي للجنة بناء السلام (S/2015/174). ونحن ندعم توصياته، وبخاصة تلك التي تركِّز على زيادة التفاعلية بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. وتعتقد نيوزيلندا أنَّ هناك قيمة كبيرة في تدفقات المعلومات المحسَّنة بين الهيئتين، ولا سيما لتحسين إدارة بعثات الأمم المتحدة الانتقالية. والأهمّ هو ضرورة وجود مزيد من التعاون والتنسيق الفعَّالَين ميدانياً من قِبَل أطراف الأمم المتحدة. وإننا نتطلع إلى المزيد من مناقشة هذه الأفكار بعد ظهر اليوم.

وتُشيد نيوزيلندا أيضاً بتوصيات التقرير بإعداد استراتيجية لتعزيز المنظورات الجنسانية في المشاركة القطرية المخصصة. ونعتقد أنَّ المشاركة الأوسع مع المرأة ستكون لها آثار إيجابية بعيدة المدى على جهود بناء السلام، وأنّ ذلك ينبغي أن يذهب أبعد من المشاركة الاستخراجية.

وهناك دروس هامة يجب استخلاصها من التخفيضات الأخيرة والجارية. ونودّ تسليط الضوء على أربعة منها.

أولاً، نعتقد أنَّ بناء السلام عملية وليس حدثاً، يجب أن ترافق حفظ السلام لا أن تتبعه ببساطة. وينبغي مواءمة الأهداف والمراحل والأولويات قدر المستطاع.

ثانياً، يجب ربط التخطيط الانتقالي الفعَّال بولايات عمليات السلام، والتفكير فيها بالتالي في أولى المراحل المبكرة من تخطيط البعثة.

وبوسع النقاط المرجعية القابلة للقياس أن تضطلع بدور مفيد في التقييم الموضوعي للتقدم المحرز، بالرغم من أنه يلزم أن تكون تلك النقاط المرجعية مملوكة بصورة مشتركة ومطبقة بمرونة.

ثالثا، بإمكان البعثات المكلفة ببناء القدرات المحدد الهدف أن تضطلع بدور هام، ولكنها تواجه تحديات في ضمان فعالية النتائج واستدامتها – على سبيل المثال، فيما يتعلق بخيارات الاستعانة السريعة بالخبرة الضرورية فضلا عن آليات التمكين من الملكية الوطنية ذات المغزى وتحقيق المزيد من النتائج المستدامة.

رابعا، يلزم أن تمضي إدارة الانتقال قدما بالشراكة بين الأمم المتحدة والحكومة المضيفة وبالتشاور الوثيق مع الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين والأطراف الفاعلة في مجال التنمية. ويلزم أن ينصب تركيز هذه الجهود في داخل البلد.

وأخيرا، ننوه بالاستعراض الواسع لهيكل بناء السلام، وباستعراضي عمليات السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتؤيد نيوزيلندا بقوة تلك الاستعراضات وتؤمن بأنه من خلالها يمكننا تعزيز إدارة الأمم المتحدة لعمليات السلام وبناء السلام.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وفد ماليزيا على تنظيم جلسة اليوم للتعامل مع مسائل بناء السلام. ونشعر بالامتنان للرئيس السابق والرئيس الحالي للجنة بناء السلام على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات وعلى قيادتهما المحنكة للجنة.

ويشكل دعم بناء السلام إحدى الأدوات الرئيسية للأمم المتحدة لتسوية التراعات بفعالية، وتحقيق استقرار حالات بعد انتهاء التراع ومنع الانزلاق مرة أخرى إلى أتون التراع المسلح. ونرى أن المسؤولية الرئيسية عن تحديد الأولويات وتنفيذ استراتيجية إعادة الإعمار تقع على عاتق الحكومات الوطنية، وينبغي أن تركز الجهود الدولية ذات الصلة على النهوض بالقدرات المؤسسية للبلدان المتأثرة، بموافقة هذه البلدان وفي الوقت نفسه باحترام السيادة الوطنية والاستقلال السياسي للدول المتلقية للمساعدة.

ومع ذلك، يجب ألا نقصر بناء السلام على بناء الدولة وإعادة بناء المؤسسات الحكومية لأنه عملية معقدة ومتعددة الأوجه وتشمل، بالإضافة إلى الجوانب السياسية، المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية وحل المشاكل الاجتماعية الحادة. وفضلا عن ذلك، نرى أن مما يؤدي إلى نتائج عكسية، في سياق مرحلة بعد انتهاء النزاع، المبالغة في التأكيد على المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان التي لا صلة مباشرة لها بالأسباب الجذرية للأزمة.

وتؤيد روسيا جهود لجنة بناء السلام لتعزيز فعالية وتنسيق الدعم الدولي الذي تقدمه الأمم المتحدة لبلدان مرحلة بعد انتهاء النزاع.

ونحيط علما بتقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثامنة (S/2015/174). وكان العام الماضي سنة مزدحمة بأعمال اللجنة. وننوه بالاتجاه الجديد لعقد دورات الإحاطة الإعلامية بانتظام، ونرى أنها دروات مفتوحة ومفيدة في طابعها. وذلك يؤكد وجود قدرات كبيرة داخل اللجنة في منبر حوارها الفريد للمناقشات الحكومية الدولية للمواضيع الملحة أو مسائل بناء السلام المتداخلة. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي ألا تتجاوز تلك المناقشة إطار ولاية اللجنة إلى مناقشة مسائل هي بالفعل قيد نظر الهيئات المتخصصة في هيكل الجمعية العامة.

وننوه باكتمال الاستعراض الشامل لهيكل بناء السلام، استنادا إلى الطرائق التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. ونتوقع أن يكون فريق الخبراء قد أجرى تحقيقا موضوعيا وأن يقدم، في أقرب وقت ممكن، توصية متوازنة للنظر فيها بين الدول تساعد على زيادة فعالية أعمال اللجنة باعتبارها هيئة حكومية دولية استشارية تضطلع بدور محوري في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام مع الاحترام الصارم لاختصاصات المنظمة القائمة على أساس الميثاق.

وواصلت اللجنة العمل بصورة نشطة لتقديم الدعم للبلدان المدرجة في جدول أعمالها، بما في ذلك في إطار التشكيلات القطرية. ومع ذلك، يبدو أنه بالرغم من الأمثلة الفردية الناجحة، لم تتحقق بعد الإمكانات الكاملة للجنة بناء السلام. وأحدث استمرار تجزئة دعم بناء السلام – بما في ذلك تمويل جهود إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع – تأثيرا سلبيا في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وعلى وجه الخصوص، فإن الاتجاه الإيجابي المبكر في بوروندي نحو معالجة مسائل بناء السلام بعد انتهاء النزاع لضمان تحقيق السلام والأمن والاستقرار تعرض للتهديد، بما في ذلك باستخدام الدعم المالي للعمليات الانتخابية أداة لممارسة الضغط على الحكومة الوطنية. وتشمل الأمثلة الأخرى للأزمات جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، حيث كانت هناك إعادة ترتيب غير مبررة وفي أغلب الأحيان مفروضة من الخارج لأولويات بناء السلام، التي اتسمت بالتوزيع غير المنطقي والمفرط للموارد المحدودة أصلا.

وكان تفشي وباء إيبولا اختبارا لسلامة الأساس الذي أرساه صندوق بناء السلام لتحقيق السلام والأمن في بلدان مثل سيراليون وغينيا وليبريا. وفي وقت قصير للغاية، استخدم الصندوق قدراته القائمة على الخبرة، وتمكنت اللجنة من التكيف مع احتياجات تلك الدول والاسهام في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة تلك الأزمة. كما ننوه بالدعم المالي المنسق الذي يقدمه صندوق بناء السلام للبلدان المتأثرة بتفشي فيروس إيبولا.

السيدة قعوار (الأردن): اسمحوا لي بأن أتقدم بجزيل الشكر لكل من رئيس لجنة بناء السلام أولوف سكوغ، والرئيس السابق للجنة بناء السلام أنطونيو باتريوتا على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين حول بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات.

وفرضت مجموعة من التغيرات والتحديات الناشئة وانعكاساها في العديد من مناطق العالم على المجتمع الدولي والأمم المتحدة تنويع وتطوير أساليب العمل لمواكبة هذه التغيرات. وانطلاقا من أن التحديات والمخاطر لا تنتهي عادة بانتهاء الصراع والعنف، بل تتعداه إلى مراحل لاحقة، فإن بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع يعد من أهم المفاهيم المرتبطة بالأمن والسلم على المستوى الوطني والدولي. إن أي اتفاق للسلام يتطلب آلية معينة لتعزيزه والحفاظ على ديمومته والتعامل مع انعكاساته الوطنية على الدولة والمنطقة ككل بهدف ضمان عدم الانزلاق إلى النزاع مجددا، وتمكين الدولة من استعادة قدرتها على إدارة شؤونها، والنهوض بمسؤولياتها. ولن يتم تحقيق هذا الهدف إلا بوجود شراكة حقيقة بين المجتمع الدولي والسلطات والمجتمعات المحلية في الدولة الخارجة من النزاع، وهو الأمر الذي يتطلب ما هو أكثر من الدبلوماسية والعمل العسكري.

وإذ تقتضي الحاجة في المرحلة الراهنة تعديل وتطوير الأساليب المتبعة في بناء السلام في الدول خلال مرحلة ما بعد النزاع، فإن من الضروري أن تتكيف عمليات بناء السلام وتتعامل بشكل أفضل مع الاحتياجات المحددة لكل دولة. ولا بد كذلك من توفر عدد من العوامل الأساسية لإنجاح الاستجابة لتحديات هذه المرحلة، التي يمكن أن تتخلص فيما يلي:

أولا، توفير التدريب اللازم ورفد عناصر الأمم المتحدة بالموارد اللازمة واختيار وتحديد المهارات المطلوبة للتعامل مع التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

ثانيا، إن التباين الكبير بين الدول من ناحية طبيعة النزاع والقدرات الوطنية، وحتى مدى الاستجابة للتهديدات، يستدعي الملكية الوطنية لجهود بناء السلام ومراعاة أولويات الدولة وطبيعتها الديمغرافية، ويتطلب وضع آليات تلائم وضع كل دولة بما يشمل تعزيز قدراتها بالاستفادة من الموارد المحلية وتنميتها على المدى المتوسط والبعيد.

ثالثا، إن تعزيز الثقة بين الأمم المتحدة والسلطات الوطنية وفيما بين المجتمعات المحلية يعد عاملا آخر مهما لنجاح تنفيذ أنشطة بناء السلام، والذي قد يتمثل في اتخاذ عدد من الخطوات العملية والملموسة مثل إقامة المشاريع الخدمية التي تعزز استفادة المجتمع من الموارد المتوفرة في الدولة.

رابعا، إن التهديدات المعقدة التي تظهر خلال وفيما بعد النزاع، والتي تتعدى في كثير من الحالات حدود وسيطرة الدولة الواحدة، تتطلب استجابة متعددة الأبعاد تنخرط فيها المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في دعم جهود الأمم المتحدة في بناء السلام. وعلى الرغم من النجاح الذي تحقق في التعامل مع متطلبات بناء السلام في عدد من الدول مثل سيراليون وبوروندي خلال السنوات الماضية، إلا أنه ما زالت هناك حاجة لتكافؤ الجهود واتباع أساليب محدثة في العمل المؤسسي الذي تقوم به الأمم المتحدة ودعم دورها القيادي في عملية بناء السلام، خاصة وأن هذا الدور لا يزال يعاني من عدم الوضوح في بعض جوانبه كعدم وجود استراتيجيات واضحة لتنفيذ أنشطة بناء وتعزيز السلام. وفي هذا الخصوص، فإن توفر البيئة الداعمة والالتزام السياسي من قبل الحكومات الوطنية ضروري لتوفير تحرك مشترك وموجه لتنفيذ أنشطة بناء السلام وفقا لخطط عملية ومدروسة قابلة للتطبيق.

وحيث لا تزال مسألة حشد الموارد المالية تشكل تحديا لعملية بناء السلام، فإنه يتعين على الأمم المتحدة والدول المانحة والشركاء الدوليين مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي توفير الدعم المالي والفني والخبرات المتخصصة اللازمة للقيام بأنشطة بناء السلام، والتي يستوجب إنجازها التركيز على عدد من المحاور. إن أهم عوامل الاستقرار في مرحلة

بناء السلام هو تعزيز حكم القانون واحترام حقوق الإنسان ومحاسبة المجرمين وضمان عدم الإفلات من العقاب، بالإضافة إلى إرساء الأسس اللازمة لوضع حد للعقوبات الدولية التي قد تكون مفروضة مسبقا على الدولة في حالة استيفاء متطلبات رفعها.

ولا بد أيضا من تحقيق تناغم وتكامل بين المسار الأمني والمسار التنموي في الدولة، والذي يتطلب إعادة بناء المؤسسات وإعطاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية حيزا من الاهتمام وحشد مصادر جديدة للتمويل بما يشمل إشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة. كما لا بد من وقف التدفق غير المشروع للأموال من خلال وضع السياسات والضوابط اللازمة لإنفاق الأموال المخصصة لبناء السلام بشكل حكيم.

ويثمن الأردن الدور الرئيسي والمحوري الذي تقوم به لجنة بناء السلام والآراء الاستشارية التي تقدمها لمجلس الأمن والتي تساهم بشكل إيجابي وبناء في توجيه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الدول الخارجة من النزاعات، وذلك بالتعاون مع صندوق بناء السلام والشركاء الإقليميين والدوليين. وقد تجلت هذه المساهمة الإيجابية خلال نقل المهام إلى السلطات الوطنية في بوروندي وفي المرحلة فيما بعد تخفيض أعداد حفظة السلام في ليبريا، وكذلك في النجاح الذي تحقق في سيراليون. ونؤكد على دعمنا لهذه اللجنة وعلى أهمية توفير الدعم والمساندة لها من قبل كافة الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية لتقوية وتعزيز أدائها واستجابتها لمتطلبات بناء السلام بشكل فاعل ليس فقط في المراحل اللاحقة لإنهاء ولايات حفظ السلام أو تخفيض أعداد حفظة السلام في بعض الدول، بل منذ بدايات النزاع وبدء ظهور التحديات المرتبطة به.

كما ندعم عمل اللجنة التي تم تكليفها بإجراء الاستعراض الشامل لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، والذي نأمل في أن يقدم لنا منظورا استراتيجيا لتطوير طرق الاستجابة وتنفيذ الخطط المتعلقة بكافة جوانب الأمن والتنمية في الدول الخارجة من النزاع. ويرى الأردن أنه من الممكن أن تتضمن رؤية الأمم المتحدة فيما يخص تطوير وتأطير منهجية انخراطها واستجابتها في مرحلة بناء السلام تشكيل بعثات خبراء متخصصين وفقا لولايات محددة، تقررها الأمم المتحدة للعمل في الدول الخارجة من النزاع.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر السفيرين دي أغيار باتريوتا وسكوغ على إحاطتيهما الإعلاميتين المستنيرتين.

لقد أحرز هيكل بناء السلام منذ إنشائه قبل عشر سنوات تقدما لا يمكن إنكاره على صعيدين. فمن ناحية، ساعد في تحسين فهم التحديات المحددة التي تواجهها البلدان الخارجة من الصراع، ومن ناحية أخرى، أسهم في تحسين تنسيق الجهود الدولية، ولا سيما من جانب الكيانات التابعة للأمم المتحدة. والتقرير الذي ننظر فيه اليوم (S/2015/174) يبين تحديدا كيف أن تلك الجهود مكنت من تحسين الحالات على أرض الواقع. وأنا أشير بصفة خاصة إلى الشراكة مع صندوق بناء السلام والتي شجعت زيادة إشراك المرأة في ليبريا، أو إلى الدعم المقدم لإنشاء البرلمان الجديد في غينيا.

وإذ تشاطر السفيرين دي أغيار باتريوتا وسكوغ آراءهما، تود فرنسا أن تنوه بالتزام هيكل بناء السلام في مكافحة فيروس إيبولا، تلك الأزمة التي أثرت بصورة خطيرة على ثلاثة بلدان مدرجة في جدول أعمال اللجنة. فقد بذلت اللجنة، التي اضطرت لإعادة توجيه أولوياتها، كل جهد ممكن من أجل إذكاء الوعي في ما يتعلق بالجهود المتعددة الأبعاد اللازمة لمكافحة الإيبولا، الذي خلف آثارا على الصحة العامة وعواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية. ولو كنا قد اكتفينا بالاستجابة الطبية وحدها، رغم أهميتها الحاسمة، لما كنا قد

تمكنا من التصدي على نحو ملائم للتحديات الحقيقية جدا التي شكلها الافتقار إلى الهياكل الأساسية وضعف نظم الرعاية الصحية وعدم وعي السكان بتحديات الصحة العامة. ومن ثم، يسعدنا أن نرى أن هيكل بناء السلام بوسعه أن يحدث تغييرا ويمكنه أن يساعد البلدان على الخروج من الأزمات.

ولكن ما زال من الممكن إحراز مزيد من التقدم في جهودنا الجماعية. ولا تزال القدرة على تعبئة الموارد في الأجل الطويل والتنسيق بين طائفة من المانحين لدعم الاستراتيجيات التي تحددها الدول المضيفة تمثل أحد التحديات التي لم تتم معالجتها بشكل مرض حتى الآن. وتكشف حالات البلدان الخارجة من الصراع التي ترتد إلى الأزمة عن أوجه القصور التي ما زال يتعين علينا القيام بمزيد من العمل لتلافيها.

ومن هذا المنطلق، تؤيد فرنسا استعراض هيكل بناء السلام، وهي عملية يمثل ارتباطها بالاستعراض الاستراتيجي لعمليات حفظ السلام واستعراض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أمرا في غاية الأهمية. فتلك الاستعراضات تتيح إجراء استعراض نقدي لمجمل مساعي الأمم المتحدة لحفظ السلام في البلدان التي تمر بأزمات أو الخارجة من أزمات عبر النطاق الكامل للصراعات، من منع نشوبها إلى تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك حفظ السلام وإدارة المراحل الانتقالية. ويشكل إعادة بناء المؤسسات واستعادة قدرة هياكل الدولة على العمل وتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والانتعاش الاقتصادي تحديات يستلزم الأمر سنوات وأحيانا عقودا لمعالجتها. فإدارة الأزمات تختلف عن معالجة هذه الصراعات في الأجل الطويل، وقد أحرزنا تقدما هائلا في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على عدة نقاط نعتبرها أساسية.

أولا، من الضروري أن يكون وجودنا راسخا بقوة على أرض الواقع وبصورة ملموسة وفي السياقات المحلية من أجل توفير استجابة ملائمة ولدعم العمليات الوطنية. والواقع هو أن العمل الحقيقي للجنة بناء السلام يمكن إنجازه في التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة. والتفكير على المستوى التنظيمي مهم ولكنه ينبغي أن يدعم التشكيلات القطرية. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بمبادرة تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي أمكن بفضلها عقد اجتماع لحشد الجهات المانحة من أجل دعم الانتخابات في ذلك البلد.

ثانيا، من المهم للغاية أن نطور أفكارنا وجهودنا في ما يتعلق بترتيب ووضع أولويات العمل الدولي. ويجب أن نعمل بشأن علاقة الترابط القائمة بين مختلف البعثات والأساليب المختلفة لانخراط الأمم المتحدة، فضلا عن مسألة الخلافة في إطار البعثات. وتعرب فرنسا عن امتنانها لليابان على مبادرتها بشأن الدروس المستفادة من المراحل الانتقالية داخل البعثات.

ثالثاً وأخيراً، لا يمكن إلا أن نتفق مع لجنة بناء السلام فيما يتعلق بأهمية البعد الإقليمي. فالدول المجاورة لدول ما بعد انتهاء الأزمة أطراف رئيسية يجب أن نعمل معها بشكل وثيق، لأن القضايا المثيرة للأزمات تتجاوز الحدود الوطنية في كثير من الأحيان. كما يجب تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفرنسا ترحب بإيلاء أولوية قصوى لذلك المجال في العمل هذا العام.

وقبل بضعة أيام، قدم تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، برئاسة الرئيس راموس هورتا، ونترقب تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، بتنسيق من السفير روسينتال، وكذلك تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بإجراء دراسة عالمية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي سيقدم في أيلول/سبتمبر. وتوفر

تلك الاستعراضات فرصة فريدة للنظر في كامل السلسلة التي تربط بين السلام والأمن والتنمية في سياق قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسندرس بشكل جماعي نتائج تلك الاستعراضات الاستراتيجية ونشارك بفعالية في تنفيذ التوصيات ذات الصلة.

السيد منديث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وأيضاً للعرضين اللذين قدمهما السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا والسفير أولوف سكوغ.

وجمهورية فنزويلا البوليفارية تود أن تعرب عن التقدير لعمل لجنة بناء السلام في تعزيز الاهتمام السياسي وتعبئة الموارد وتعزيز التماسك بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة لتحسين الاستقرار والتنمية في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ونحيط علماً مع التقدير بتقرير اللجنة عن دورتها الثامنة (S/2015/174). كما نود الإشادة بعمل صندوق بناء السلام في تخصيص ٩٩,٤ مليون دولار لـ ١٦ بلداً في عام ٢٠١٤. ونحيط علماً بأن الصندوق، منذ تأسيسه، قام بتوزيع ما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار على أكثر من ٢٠ بلداً، ليسهم بذلك في تحقيق الأمن والتنمية أيضاً.

إن بناء السلام يتطلب دعماً سياسياً ومالياً وتقنياً دولياً طويل الأجل. ونقص التمويل والدعم السياسي في مناطق أساسية لبناء السلام، مع التركيز بوجه خاص على الأسباب الكامنة وراء الأزمات، يشكل تحدياً كبيراً للجهود الدولية الرامية لمنع انتكاس البلدان الخارجة من النزاع.

وحالة جنوب السودان تعكس النتائج المترتبة على غياب الدعم السياسي والمالي والتقني المستمر. ووفقاً لتقرير الأمين العام الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2014/694)، ”فإن الدعم الدولي المتواصل كان مفقوداً“.

”تلقت بعثات الأمم المتحدة المتتالية والفريق القطري دعما محدوداً للجهود المبذولة لدعم تنمية القدرات المؤسسية للدولة وتحسين آليات الحكم. ... وكانت المحاولات المتتالية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تفتقر إلى التمويل الكافي والدعم السياسي ونهج أكثر ملاءمة للسياق السياسي.“ (المرجع نفسه، الفقرتان ١٧ و ١٨)

وكثيراً ما نرى تبايناً بين الاحتياجات على المستوى الوطني وتصرفات الجهات المانحة الدولية. والمشاركة الوطنية في أولويات بناء السلام وملكيتها، التي يجب أن تحددها الدولة المضيفة على أساس التوافق السياسي، أمر ضروري. وكما يشير الأمين العام في التقرير نفسه فيما يتعلق بجنوب السودان، فإن التدخلات المجتزأة في قطاع الأمن من جانب الجهات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لم تكن ترتكز على رؤية وطنية لإصلاح الدولة.

إننا ندرك الحاجة إلى أن يضمن المجتمع الدولي تمويلاً مستمراً لأهداف بناء السلام وعملياته ومؤسساته طوال مراحل المشاركة بعد انتهاء النزاع. ونلاحظ، على سبيل المثال، في تقرير الأمين العام لسنة ٢٠١٤ بشأن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع، أن الأمم المتحدة توسع نطاق شراكاتها وتعاونها مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك المصارف الإقليمية للتنمية، بغية دعم الانتعاش بعد انتهاء النزاع وتعزيز التماسك والمساعدة المالية طويلة الأجل. ولئن كنا نرحب بالمبادرة، لا بد أن نعرب عن بعض الحذر على أساس تجربتنا الوطنية والإقليمية. ونذكر في هذا الصدد، تاريخياً، أن الأموال المقدمة من المؤسسات المالية الدولية اقترنت بشروط غير مؤاتية للدول، وأنه على الرغم من أن تلك الأموال يمكن أن تحل أي مشاكل أو احتياجات مالية قصيرة الأجل، فإنها تضر التنمية الطويل الأجل.

وتود فنزويلا أن تشدد على ضرورة أن تفي البلدان المتقدمة النمو كافة بالتزاماتها الحكومية في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. كما نكرر الدعوة للجهات المانحة والمؤسسات في العالم المتقدم النمو بالتعهد بتقديم المزيد من تلك المساعدات والبرامج غير المشروطة لتخفيف عبء الديون. وعلى وجه الخصوص، يجب تعزيز الآليات المصممة لضمان استخدام البلدان المتلقية للمساعدة للأموال وفقاً للسياسات الإنمائية الوطنية. فتلك المساعدة ضرورية لعمليات بناء السلام.

إن النموذج الإنمائي الجديد لبلدان الجنوب، على أساس التعاون والمساواة في السيادة بين الدول والتكامل والتضامن قد أدي إلى إحراز تقدم كبير في تمويل التنمية، ويمكن أن يكون فعالاً في تمويل عمليات بناء السلام. لذلك، فإننا نؤيد ذلك التعاون، الذي نعتبره مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب.

وفنزويلا توافق على ضرورة تعزيز القدرات المحلية لتعبئة الموارد لبناء السلام من خلال إنشاء مؤسسات وطنية لتوليد الإيرادات والإدارة المالية. ووجود مصدر مستدام لتعبئة الموارد والإنفاق الداخلي ضروري لإرساء شرعية الدولة، ولكن، شأنه شأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإنه لا يمكن أن يحل محل المساعدة بين الشمال والجنوب. فالبلدان النامية، وخاصة تلك التي تسير على طريق بناء السلام، تحتاج إلى الدعم السياسي والمالي والتقني المستمر من البلدان المتقدمة النمو.

وفي هذا الصدد، لا بد من حماية مصالح وأولويات البلدان المضيفة في التفاوض على التعاقدات مع شركات التعدين المتعددة الجنسيات. ولذلك، نرحب بمبادرة المصرف الإنمائي للجنوب الأفريقي لإنشاء صندوق برأسمال ٢٢ مليون دولار لمساعدة البلدان الأفريقية في المفاوضات بشأن العقود في مجال الموارد الطبيعية. هذا وكثير غيره أمر مطلوب.

ختاماً، فإن بلدي يتطلع إلى تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، ويثق بأن هذه العملية ستفضي إلى مبادرات موضوعية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التزاعات، بما فيها الفقر وعدم المساواة والإرث الاستعماري والتدخل الأجنبي والتبعية الاقتصادية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية واختلال ميزان القوى الذي يؤثر على نتائج التفاوض على عقود استخراج تلك الموارد.

السيدة صباغ مونيوث دي لا بينيا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نشكر الرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، وبالطبع الرئيس الحالي، السفير أولوف سكوغ، على بيانيهما. ونحن نقدر تقييمهما لعمل اللجنة والتقدم الذي أحرزته وما تواجهه من تحديات.

لقد أحطنا علماً مع الاهتمام بالخط الفاصل بين المشاكل التي يمكن لمجلس الأمن، بل ويجب أن يعالجها، وتلك التي لا تقع في نطاق مسؤوليته. وفي ضوء ذلك، نرى أن لجنة بناء السلام يمكن أن تؤدي دوراً مفيداً في تلك المجالات، مكملة بذلك عمل المجلس.

وشيلي تدعم تماماً عمل لجنة بناء السلام، وتحديداً لأنها قادرة على توجيه عمليات السلام ودعم التحولات السياسية وبناء المؤسسات، وليس في أعقاب انتهاء التزاع فحسب. ويمكن للجنة، بكامل إمكاناتها، أن تكون أداة لمنع نشوب التزاعات وتكرار وقوعها، وبالتالي تسهم في عمل مجلس الأمن. وإعادة إرساء سيادة القانون وتعزيز المؤسسات الوطنية ودور المجتمع المدني في بناء السلام من خلال عمليات مكرسة لتلك الأغراض، بتمويل من صندوق بناء السلام وبدعم من التشكيلة القُطرية، كل ذلك جعل من الممكن تهيئة الظروف التي تسمح بمعالجة الجذور العميقة للتزاعات.

ويمكن أن تعمل اللجنة أيضا بوصفها أداة للإنذار المبكر. ومن الناحية العملية، فإن بوسع اللجنة إجراء تشخيص وقائي

يمكّنها من التصدي للأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي، وهي جميعا عوامل يمكن أن تؤدي إلى نشوب التراعات وتجددها. ومن الأهمية بمكان أن تكون اللجنة قادرة على تحديد مسائل الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والمشاكل السياسية والثقافية، وتلك المتعلقة بنوع الجنس والدين، علاوة على المسائل الناشئة عن التعصب والتطرف العنيف، وأن تكون قادرة على التصدي لها أيضا.

وفي عام ٢٠١٥ أصبحت شيلي عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام للمرة الخامسة. وننضم إليها هذا العام بصفتنا عضوا في مجلس الأمن، ما يمكننا من رؤية التفاعل بين الهيئتين عن كثب. وفي رأينا، أن من المهم أن يدعم المجلس واللجنة بعضهما بعضا. ونأمل أن يمكّننا الحوار التفاعلي المقرر عقده بعد ظهر اليوم من إيجاد الفرص للتعاون الوثيق، في ذات الوقت الذي نتفادى فيه الازدواجية في المهام.

ونأمل أيضا أن يوفر التقرير الثاني عن عملية استعراض هيكل اللجنة رؤى جديدة قد تساعدها على تعزيز دورها الاستشاري وتعميقه، مع التسليم بالحاجة إلى أوجه التآزر بين عملية الاستعراض التي تضطلع بها وما يتعلق بعمليات حفظ السلام والدراسة العالمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وشيلي رئيس مشارك لمجموعة أصدقاء الدراسة العالمية، ونأمل أن تأخذ المنظومة بتوصياتها في الاعتبار.

ختاما، إذ نواجه هذا السيناريو الدولي المعقد، فإننا نهيب بالجميع مواصلة العمل على تنسيق الآليات التي تمكننا من متابعة هذه المسائل في جدول أعمال المجلس. وقد بيّنت لنا علاقتنا الطويلة الأمد مع اللجنة أن بالإمكان تحقيق التقدم، غير أنها بينت لنا أيضا القيود التي تواجهها اللجنة في تحقيق إمكاناتها الكاملة. ونرى أنها آلية تستحق منا الدعم. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أبلغ أن بلدي يأمل أن يواصل دعمه القوي للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

السيد ليو جيبي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السفيرين باتريوتا وسكوغ على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد كان إنشاء هيكل بناء السلام هاما للغاية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بالتزاماتها على نحو فعال بموجب الميثاق. وبوصفها الكيان الرئيسي في ذلك الهيكل، فقد واصلت لجنة بناء السلام تنسيق دعم المجتمع الدولي للبلدان الخارجة من التراع بصورة نشطة، وكثفت إسهاماتها في عمليات حفظ السلام، فضلا عن دعم بلدان غرب أفريقيا في مواجهة وباء الإيبولا على النحو المناسب، وتعزيز إجراء استعراض شامل لهيكل بناء السلام. وبوجه عام، فقد أدت اللجنة الكثير من العمل المثمر.

وقبل عدة أيام فحسب، عقدت اللجنة دورتها السنوية بصورة ناجحة، وكانت هناك مناقشات متعمقة بشأن عدة مواضيع من قبيل تمويل بناء السلام، وتم التوصل إلى توافق هام في الآراء. ونشهد اليوم انتقال تهديدات أمنية تقليدية وغير تقليدية متشابكة مع التراعات في بعض البلدان إلى بلدان أخرى بطريقة هائلة، في حين ما تزال بعض البلدان الخارجة من التراع تواصل التصدي لخطر الانتكاس مرة أخرى. وإن توطيد السلام الذي تحقق في تلك البلدان، فضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة – إنما هما من المسائل التي يجب على المجتمع الدولي أن يفكر فيها بعمق.

في بداية هذا العام، أطلق مجلس الأمن والجمعية العامة على نحو مشترك عملية استعراض شامل لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة بهدف زيادة تحسين جهودنا المبذولة في بناء السلام وتعزيز قدرة لجنة بناء السلام على التنفيذ الشامل لولايتي المجلس والجمعية على حد سواء.

وأود الإدلاء بالنقاط التالية فيما يتعلق بعملنا في مجال بناء السلام.

أولا، من الضروري أن نصر على ملكية البلدان المعنية لتلك العمليات ما دام ذلك يشكّل الأساس الذي تستند إليه جهود بناء السلام وأفضل السبل لضمان تحقيق النتائج المرجوة. وينبغي أن يحترم المجتمع الدولي سيادة البلدان المضيفة وملكيتها للعملية، وألا يتدخل إلا بناء على طلبها، وأن يقدم إليها الدعم وفقا لأولوياتها وخرائط الطريق التي وضعتها هي بنفسها. ومن المهم التركيز على تعزيز الاتصال مع البلدان المضيفة وإجراء التعديلات التي تتفق مع آرائها في الوقت المناسب .

ثانيا، من المهم وضع التدخلات القادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. وقد تمر البلدان الخارجة من النزاع بحالات مختلفة عديدة. وعليه، ينبغي أن تضع جهود بناء السلام استراتيجيات تتسم بكونها ذات طابع قطري محدد، استنادا إلى الظروف والاحتياجات السائدة في فرادى البلدان المضيفة. ويشكّل تحقيق المصالحة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية عاملا رئيسيا لضمان تحقيق السلام الدائم، وينبغي أن تركز جهود بناء السلام عليه بطبيعة الحال. وفي حين يمكن العمل في مجالات أخرى أيضا، فإنه ينبغي أن يتفق مع احتياجات البلدان المضيفة وألا يكون بالضرورة شاملا لجميع العناصر كي نتفادى إهدار الجهد في ما لا طائل منه.

ثالثا، من المهم تعزيز الدور التنسيقي للجنة بناء السلام. ويغطي عمل اللجنة طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك السلام والأمن والتنمية والمجتمع، وتسهم فيه العديد من الجهات المشاركة الهامة، كحكومات البلدان المضيفة ومختلف القطاعات الاجتماعية ووكالات الأمم المتحدة – وخاصة مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. وهناك حاجة إلى تقسيم العمل فضلا عن التنسيق فيما بين مختلف المشاركين. ونأمل أن تتمكن لجنة بناء السلام من زيادة التنسيق بين الأطراف في مجال بناء السلام لكي يتسنى لها العمل على أساس مواطن قوتها، وفقا لولاياتها، وأن تتمكن من بناء التآزر فيما بينها.

رابعا، من المهم ضمان الوفاء الكامل للمهمة الاستشارية للجنة. وإن لدى لجنة بناء السلام معلومات غزيرة فضلا عن تمتعها بالفهم العميق لمواضيع منها كيفية توطيد السلام وتعزيز قدرات البلدان المضيفة وبناء المؤسسات. وعليه، ينبغي أن تواصل اللجنة تعزيز علاقاتها مع المجلس وأن تقدم له المشورة الفعالة بصورة نشطة. ومن جانبه، ينبغي أن يحسّن المجلس أيضا التنسيق مع اللجنة ومختلف تشكيلاتها القطرية من أجل التوصل إلى مستوى من الفهم الشامل الذي يمكنه من تقديم التوجيه بشأن جهود بناء السلام.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئ الرئاسة الماليزية على تنظيمها لجلسة اليوم بشأن بناء السلام، وأن أشكر السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الرئيس السابق للجنة بناء السلام، والسيد أولوف سكوغ، الرئيس الحالي للجنة، على بيانيهما.

تحيط تشاد علما بتقرير اللجنة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٤ (S/2015/174)، وترحب بأنشطتها وتشجعها على مواصلة الاضطلاع بمهامها الضرورية. وفي ذلك الصدد، أود الإدلاء بالتعليقات التالية.

بشأن مسألة الموارد المالية، ينبغي للجنة أن تركّز بقدر أكبر على تعزيز الإيرادات العامة ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، كي يتسنى لها تعزيز المشاركة المباشرة من قبل البلدان المعنية في جهود بناء السلام. ففي ليبريا، على سبيل المثال، حيث لا يزال شح الموارد المالية وعدم كفاية قاعدة الإيرادات الوطنية يعرقلان إحراز تقدم في مجالات سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، فإن بوسع اللجنة أن تبذل مزيدا

من الجهد بهدف حشد دعم أكبر لإدارة الموارد الطبيعية للبلد. وينبغي أن نضع سياسات عالمية ترمي إلى الحد والتخفيف من الآثار التي يمكن أن تترتب على البلدان من جراء هروب رؤوس الأموال غير المشروعة على البلدان، فضلا عن دعم بناء القدرات في مجال المالية العامة وإيجاد الإيرادات الوطنية.

أما تقديم الدعم المستمر في هذا المجال فمن شأنه أن يسمح لهذه البلدان بتوليد جزء أكبر من الموارد المالية اللازمة من أجل إعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية وتقديم الخدمات الأساسية. ونلاحظ المجالات التي يمكن أن تصمم فيها سياسات جديدة ترمي لمساعدة البلدان الخارجة من التزاع، بما في ذلك القدرة على التفاوض على العقود ذات الصلة بالموارد الوطنية؛ وشفافية شركات التعدين ومسؤوليتها، والنظم الضريبية الواجبة التطبيق؛ وإنشاء آليات دولية لتعزيز المسؤولية المتبادلة والتعاون الدولي في المسائل الضريبية والتهرب الضريبي والتشوه التجاري؛ ومكافحة قوانين سرية الأعمال المصرفية، التي تعزز النقل غير المشروع للأموال.

وفيما يتعلق بالملكية الوطنية للمبادرات، يجب أن تركز لجنة بناء السلام اهتمام المجتمع الدولي على أولويات البلدان المعنية. وبذلك يمكن أن تدعم تنفيذ المشاريع الحكومية في غينيا - بيساو الرامية إلى وضع استراتيجية وطنية لبناء السلام ومواصلة تعزيز تنسيق الدعم المقدم إلى الأهداف ذات الأولوية للبلد ومواءمته. ويمكن للجنة أن تفعل نفس الشيء في غينيا، حيث أن الحكومة قد أوضحت أولوياتها فيما يتعلق ببناء السلام وحقوق الإنسان. وفي بوروندي، يمكن أن تركز اللجنة على مواصلة تعزيز التماسك الاجتماعي والتعجيل بتنفيذ برنامج التنمية الذي وضعته الحكومة. وأخيرا، في سيراليون، يمكن للجنة بناء السلام أن تواصل العمل على تعزيز الجهود التي يبذلها البلد من أجل ضمان تحقيق السلام الدائم.

وأود أن أسلط الضوء على أهمية المنظورات الإقليمية في سياق عمل اللجنة، لأن دور الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الإقليمية ومهامها ذات طابع تكميلي. وفي هذا الصدد، فإن البلدان المجاورة لتلك المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأخرى يجب أن تكون من الشركاء الرئيسيين في العمليات السياسية والكفاح ضد العوامل التي تعزز عدم الاستقرار. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن تعزز اللجنة تعاونها مع تلك البلدان ومع الاتحاد الأفريقي وأن تقيم روابط أقوى معها. فعلى سبيل المثال، لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تحظى بدعم المنطقة من أجل التوصل لتسوية سلمية للأزمة.

وعلى الصعيد الثنائي، وفي سياق الجهد المبذول على الصعيد دون الإقليمي، أسهمت تشاد - جنبا إلى جنب مع سائر البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا - في عدة مناسبات في دفع مرتبات موظفي الحكومة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن للجنة أن تزيد من دعمها للمبادرات الإقليمية التي تشجع على عقد حوار سياسي مستمر مفتوح أمام جميع البلدان الخارجة من التزاع، وأن تتعاون في هذه الجهود. ونشيد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لمعالجة المشاكل الناجمة عن التدفقات المالية، ونؤيد اعتماد نهج إقليمي للتصدي لهذا التحدي. كما تؤكد تشاد من جديد دعمها للموقف المشترك الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي بشأن الاستعراض الشامل لهيكل بناء السلام في عام ٢٠١٥. ونشجع الاستعراض من أجل تعزيز مساهمة هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة في تحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي للسلام والتنمية وتقديم توصيات في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بدور اللجنة الاستشاري لمجلس الأمن، فإننا نشجع لجنة بناء السلام على مواصلة النظر في سبل تعزيز ذلك الدور وتحسين علاقاتها مع المجلس، ولا سيما فيما يتعلق

بالمسائل التي تخص بعثات الأمم المتحدة التي تمر بمراحل انتقالية وحالات تكرار الانزلاق مجددا إلى التراع. ونرى أنه ينبغي النظر إلى الدور الاستشاري للجنة نظرة استراتيجية وينبغي أن تعزز الاستراتيجية السياسية للمجلس والأمم المتحدة في الحالات المعنية. كما نرى أن الحوار بين هذين الكيانين ينبغي أن يكون قائما على المرونة وعدم وجود أي إجراءات شكلية، بمشاركة سفراء وخبراء من البلدان الأعضاء في المجلس، فضلا عن المتابعة النشطة لمداولات المجلس من جانب لجنة بناء السلام. ونؤيد الاتصالات غير الرسمية فيما يتعلق ببلد معين قبل أن يتخذ المجلس أي تدابير، لا سيما عند استعراض الولايات.

وينبغي أن تصر لجنة بناء السلام على مشاركة المرأة في بناء السلام وأن تشجع اعتماد تدابير تتعلق بتمكينها الاقتصادي. ونتطلع إلى توصيات الاستعراض الشامل الرفيع المستوى بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي سيسمح لنا بتقييم التقدم المحرز في النهوض بدور المرأة في بناء السلام بعد انتهاء حالات التراع وأي عقبات قد تظل قائمة.

وفي الختام، نظرا للأثر السلبي لوباء الإيبولا في سيراليون وغينيا وليبريا في عام ٢٠١٤، فإننا ندعو اللجنة إلى تعزيز قدرتها على تعبئة الموارد وندعو البلدان المعنية إلى توليد الموارد على الصعيد الوطني. وقد أنشئت لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام في عام ٢٠٠٥ على وعد بتقديم المساعدة إلى البلدان من أجل منع انزلاقها مرة أخرى إلى العنف. ولذلك، نتطلع إلى استعراض للتقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٥، والصعوبات التي صودفت في إدارة المشاكل التي تنشأ بعد انتهاء التراع، والتوصيات المستمدة من الاستعراض. من شأن هذا أن يسمح للكيانات الثلاثة بالقيام بعمل أفضل. ونرى أنه ينبغي أن ترمي تلك التوصيات إلى الإسهام في المساعدة على منع البلدان الخارجة من التراع من العودة إلى العنف، حيث أن الأمثلة الحديثة على تجدد العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان قد أوضحت الثغرات القائمة في مجال المساعدة على بناء السلام.

السيدة ياكوبوني (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير سكوغ سفير السويد، والسفير دي أغيار باتريوتا سفير البرازيل على إحاطتيهما الإعلاميين الشاملتين والتزامهما الشخصي بأعمال لجنة بناء السلام.

تسلم ليتوانيا بالأهمية الحاسمة لبناء السلام بوصفه الأساس لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في أعقاب التراع، وتعرب عن عميق تقديرها لإسهام لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام في دعم الانتعاش بعد انتهاء التراع وبناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وخلال العام الماضي، برهنت لجنة بناء السلام مرة أخرى على قدرتها على تحديد الثغرات في بناء السلام والتأكد من أن البلدان المعرضة لخطر الانزلاق مجددا إلى التراع لا تزال مدرجة في جدول أعمال المجتمع الدولي. وقد اضطلعت اللجنة بدور أساسي بشكل خاص لدى بداية تفشي فيروس الإيبولا. وقد استخدمت اللجنة بنشاط دورها في الدعوة وتعبئة الموارد، وساعدت على توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى المخاطر التي يشكلها تفشي فيروس الإيبولا في البلدان الثلاثة الأشد تضررا ووجهت تركيزه إليها. وينبغي الاستعانة بدور اللجنة الاستشاري وقدرتها في مجال الدعوة وتعبئة الموارد بقدر أكبر.

أما التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به في المجالات الحاسمة الأهمية في بناء السلام وترسيخه فيكتسي أهمية بالغة بالنسبة للجهود الدولية الرامية إلى منع العودة إلى العنف. وتشكل الاستثمارات الداعمة للحوار السياسي وتعزيز الأمن وسيادة القانون ضرورة أثناء التراعات المسلحة وفي أعقابها. وفيما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية فإنه مسعى طويل الأجل

ويتطلب دعما مطردا ومحدد الأهداف. ونرحب بمناقشات لجنة بناء السلام في هذا الصدد بشأن سبل تعزيز إمكانية التنبؤ بتمويل بناء السلام.

وتكتسي القيادة والملكية الوطنية، فضلا عن الإقليمية، أهمية حاسمة في بناء السلام المستدام. ونشيد بالمشاركة الفعالة للجنة مع البلدان الأفريقية والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي. وينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل تعزيز الشراكات القائمة والتآزر، حيث أن ذلك يسهم في إيجاد مزيد من الاتساق الإقليمي في الاستجابة في مرحلة ما بعد انتهاء التراع.

وينبغي أن تواصل اللجنة المشاركة بنشاط في دعم الحوار السياسي والعمليات التحضيرية الأخرى خلال فترات الانتخابات في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ونرحب بالمشاركة النشطة لتشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام في هذا الصدد. ونظرا لأن البلد يشهد أزمة شديدة قبل الانتخابات، فمن المهم جدا أن تظل التشكيلة التابعة للجنة بناء السلام يقظة بشأن التطورات في البلد.

ومن المهم مواصلة تعزيز البعد الجنساني لبناء السلام، ونشيد بالعمل المستمر الذي تقوم به اللجنة في هذا الصدد. يمكن للمرأة والشباب – بل ينبغي عليهم – الاضطلاع بدور نشط للغاية في كل من حل التراعات وجهود بناء السلام. وينبغي أن تكون المرأة في وضع يمكنها من توخي الطريق صوب التمكين والمشاركة الكاملة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية في مرحلة ما بعد انتهاء التراع.

وندعم الدور الاستشاري للجنة بناء السلام ونشجع على استكشاف مزيد من سبل الاستفادة على نحو أفضل من الروابط ذات المنافع المتبادلة بين اللجنة ومجلس الأمن. وينبغي أن يظل التفاعل بين الهيئتين استباقيا بشكل متبادل. وينبغي للجنة بناء السلام مواصلة توجيه انتباه أعضاء المجلس، بصورة رسمية وغير رسمية، إلى التهديدات الناشئة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها بغية الحد من خطر نشوب نزاعات عنيفة أو العودة إلى التزاع.

إن بناء السلام عملية طويلة ودقيقة تشمل العديد من الجهات الفاعلة ومختلف أصحاب المصلحة. ونحن على ثقة بأن عملية استعراض بناء السلام الجارية ستستفيد من التجارب السابقة والدروس المستفادة وستضع توصيات محددة بشأن كيفية تعزيز استجابة المجتمع الدولي لحالات ما بعد الصراع وبناء السلام المستدام.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بالسفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الرئيس السابق للجنة بناء السلام، ونشكره على عرض تقرير اللجنة (S/2015/174). ونشيد بالعمل الذي قامت به البرازيل على مدى فترة طويلة بصفتها رئيسة التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو وبجميع الجهود التي بذلتها لكفالة عملية مجدية لتوطيد السلام في ذلك البلد الشقيق. ونرحب أيضا بالسفير أولوف سكووغ، الرئيس الحالي للجنة بناء السلام، ونشكره.

لقد حققت لجنة بناء السلام نجاحات لا يمكن إنكارها في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ومع ذلك، ندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به وأنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للحفاظ على مكاسب ما بعد الصراع في بعض تلك البلدان.

إن المسألة قيد النظر في هذه الجلسة حاسمة الأهمية من أجل ضمان إحلال السلام الدائم والمستدام في البلدان الخارجة من الصراع. وقد نشر إطار الأمم المتحدة لبناء السلام في العام الماضي موارد كبيرة دعما للبلدان لمساعدتها في المضي قدما نحو توطيد السلام وتعزيز الصلة بين الأمن والتنمية. وتواصل لجنة بناء السلام أنشطتها في الدعوة وتعبئة الموارد وتعزيز الشراكات وإيجاد الاتساق في وضع السياسات وكفالة

الملكية الوطنية لعمليات بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، على اللجنة أن تعزز وظيفتها الاستشارية فيما يتعلق بمجلس الأمن والجمعية العامة وأن تجعل إجراءاتها أكثر تنسيقا ووضوحا.

تضطلع لجنة بناء السلام بدور في الوساطة بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من خلال مساعدة البلدان في حالات ما بعد الصراع في بناء مؤسساتها الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي وإجراء الإصلاحات الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية. وتضطلع اللجنة أيضا بدور بالغ الأهمية في مساعدة البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في التغلب على التحديات القائمة. وفي هذا الصدد، نشير إلى العمل الرائع الذي اضطلعت به اللجنة في مساعدة ليبريا وغينيا وسيراليون - بلدان غرب أفريقيا الثلاثة الأكثر تضررا جراء تفشي فيروس الإيبولا.

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، تضطلع اللجنة بدور حاسم في المساعدة على توطيد دعائم السلام والاستقرار. فعلى سبيل المثال، في حالة غينيا - بيساو، فإنها تساعد الحكومة في تنفيذ جدول أولوياتها. وقد ساهمت أيضا في عقد مؤتمر المانحين من أجل غينيا - بيساو، الذي عقد في آذار/مارس من هذا العام في بروكسل بنجاح باهر. وكان مؤتمر المانحين مثالا على الكيفية التي يمكن بها للجنة بناء السلام أن تعزز الشراكات من خلال الاضطلاع بدور رئيسي في الجمع بين المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية والدول الأعضاء لتلبية احتياجات وشواغل البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

ونرحب بجهود اللجنة الرامية إلى إشراك المرأة في عمليات بناء السلام وتمكينها وإشراكها في كل جهود بناء السلام. فتجاهل مساهمة المرأة والدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه في توطيد السلام وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية خطأ ووصفة للفشل. إن النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني قوى محركة قوية في عمليات توطيد السلام وفي التنمية الاجتماعية بصفة عامة. ويشكل استعراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة لتقييم ذلك الواقع.

وكما ذُكر بالفعل، فإن على لجنة بناء السلام أن تعزز دورها الاستشاري فيما يتعلق بمجلس الأمن والجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالبلدان الخارجة من الصراع. وعلى سبيل المثال، فإنه في البلدان التي تشهد تنفيذ برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، يجب على لجنة بناء السلام تقديم المعلومات ذات الصلة إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ ومتابعة هذه البرامج وإصلاح قطاع الأمن لتجنب استبعاد المقاتلين السابقين وتهيئة أفضل الظروف الممكنة للإدماج على نحو أفضل في الحياة المدنية، وهو ما يشكل عنصرا حاسما في عملية توطيد السلام.

وفي البلدان التي يعتزم مجلس الأمن إنهاء بعثة حفظ السلام فيها أو سحبها تدريجيا أو خفض قوامها، يجب على لجنة بناء السلام أن توجه انتباه الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى مدى ملاءمة خطوات كهذه. ويراعي استعراض عمليات حفظ السلام ذلك العنصر الأساسي في تعزيز الدور الاستشاري للجنة.

ونود أن نعرض تجربة أنغولا بوصفها بلدا خارجا من النزاع وأن نعرب عن بعض الآراء بشأن جوانب نعتبرها أساسية من أجل كفالة نجاح عملية بناء السلام.

من الناحية السياسية، ومع مراعاة مبدأ الملكية الوطنية، يقتضي بناء السلام توفر الثقة وحسن النية لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين ويتطلب العمل على تحقيق مصالحة وطنية حقيقية. وفي أنغولا، تطلبت عملية السلام وإعادة البناء، أولا، بسط سلطة الدولة على كامل أنحاء البلد وبناء المؤسسات واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

والإدماج الاجتماعي والسياسي سمة أساسية من سمات أي عملية لبناء السلام. والجهود التي بذلتها السلطات الأنغولية للتواصل مع خصومها السابقين وإدماجهم في المجتمع موثقة على نحو جيد، شأنها شأن استعادة مؤسسات الدولة والحياة الاقتصادية بصورة عامة. وقد كان ذلك عاملا حاسما في نجاح عملية السلام والمصالحة الوطنية وإعادة البناء في بلدنا. وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة الكاملة للجهات الفاعلة السياسية والنساء والشباب والمجتمع المدني ووسائط الإعلام في المناقشة الوطنية أدت إلى اعتماد الآليات الدستورية والقانونية المرتبطة ببناء السلام.

ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية، يتطلب بناء السلام إعادة بناء جميع البنى التحتية التي دمرتها الحرب وخاصة استعادة الخدمات الأساسية للسكان، وهي الطرق والجسور والسكك الحديدية والمطارات والموانئ والمدارس والمستشفيات. وكان نجاح نزع سلاح وتسريح أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من أفراد الجيش وإدماجهم اجتماعيا عنصرا محوريا من عناصر توطيد السلام، والذي أرسى الأسس لتحقيق التعافي الاجتماعي والاقتصادي. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإضفاء الطابع الديمقراطي الاجتماعي وإشراك الجميع، لكن يمكننا القول بصفة عامة إن البلد على المسار الصحيح.

ونحن نؤيد تماما استعراض هيكل بناء السلام وتكييف بناء السلام مع ديناميات الحالة في كل بلد خارج من الصراع والعمل بشكل أوثق مع مجلس الأمن والجمعية العامة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الحيلولة دون انتكاس البلدان من جديد إلى الصراع والعمل بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية من أجل توطيد السلام والاستقرار. ويتيح استعراض هيكل بناء السلام فرصة فريدة لوضع تعريف أوضح للشراكة التي سيجري إنشاؤها مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية. بيد أن المناقشة التي بدأت منذ فترة في الاتحاد الأفريقي لم تسفر عن نتائج ملموسة، وهو قصور نأمل أن يعالجه الاستعراض الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، نتوقع أن يتيح استعراض عمليات حفظ السلام لهذا العام فهما أفضل للتحديات وأوجه القصور وأن يؤدي إلى وضع توصيات من أجل زيادة فعالية التعاون بين هيكل بناء السلام وعمليات بناء السلام.

أخيراً، نرى أنَّه يتعين على مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية أن تبني شراكة تكاملية وملموسة على نحو أكبر في ضمان السلام والأمن في العالم، بتعزيز العلاقة بين الأمن والتنمية.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر السفيرين باتريوتا وسكوغ على إحاطتيهما الإعلاميتين في وقت سابق. وأشكر أيضاً السفير باتريوتا على عمله بصفته الرئيس المنتهية ولايته للَّجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام، وبخاصة أثناء تفشِّي فيروس الإيبولا في البلدان الثلاثة المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وأهنِّئ السفير سكوغ الذي يقوم بعمل هامٍّ بصفته رئيس اللجنة التنظيمية لعام ٢٠١٥، ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة. إننا ممتنُّون على جهودهم لحشد الدعم من المجتمع الدولي لمساعدة العديد من دول العالم الهشَّة على التعافي من النزاع.

يتَّضح من تقرير لجنة بناء السلام (S/2015/174) أننا أحرزنا قدر من التقدم في منع نشوب النزاع وتهيئة الظروف للسلام الدائم في بعض الأماكن. فقد أدَّت اللجنة دوراً حاسماً في مساعدة غينيا - بيساو، والمساهمة في تركيز مشاركة المانحين وبناء القدرات المحلية في قطاعَي الأمن والصحة. وفي ليبريا، وبالتحديد في قطاعَي القضاء وسيادة القانون، أسهمت

مشاركة اللجنة في بناء القدرات قبل تقليصٍ مخطَّط لبعثة الأمم المتحدة هناك.

ومن الواضح أيضاً أنَّ الثغرات لا تزال موجودة بين طموحاتنا الجماعية لمساعدة الدول الهشَّة على توطيد السلام والوقائع الميدانية عملياً. والغرض الذي من أجله أُنشئت هيكل بناء السلام في عام ٢٠٠٥ – منع الانتكاس إلى النزاع العنيف – يبقى من السهل التكلم عنه، ولكن من الصعب تحقيقه. وهو تحدٍّ لنا جميعاً. وفي أماكن مثل بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، ندرك تماماً مدى أهمية حفاظ المجتمع الدولي على استدامة جهودنا المشتركة وزيادتها.

وللجنة بناء السلام دور هامٌّ لتكملة عمل مجلس الأمن في بلدان مرحلة ما بعد النزاع المدرجة على جدول أعمال اللجنة – إشراك المؤسسات المالية الدولية، إبراز صورة الاحتياجات التي لا تتمّ تلبيتها وتوجيه اهتمام الدول الأعضاء إلى المسائل التي يمكن أن تعرّض السلام للخطر. إنه فنٌّ وليس علماً، ولكل حالة تحديات تنفرد بها وحلول فريدة. فليست هناك وصفة وحيدة لكيفية ضمان استدامة السلام، ولكن هناك عوامل رئيسية ينبغي أن تكون موضع اهتمام لجنة بناء السلام.

وفي أعقاب التفشي المأساوي للإيبولا في سيراليون وليبريا وغينيا – جميع البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة – أدّت لجنة بناء السلام دوراً داعماً حاسما في جمْعها معاً كل الأطراف الفاعلة المعنية لمكافحة المرض والعمل بتضافرٍ مع جهود مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة المعنية والأمانة العامة للأمم المتحدة والشركاء الدوليين. يمكن أن يكون للقدرة الوطنية الضعيفة في أعقاب النزاع تداعيات مدمِّرة، كما أظهر تفشّي فيروس الإيبولا، ويجب على لجنة بناء السلام أن تعمل على سبيل الاستعجال لتجميع الموارد التقنية والمالية لبناء قدرة البلدان في مرحلة ما بعد النزاع على تلبية احتياجات شعوبها.

وقد أدَّت لجنة بناء السلام دوراً هاماً في إعادة تركيز المجتمع الدولي على التحديات الهائلة المستمرة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن متفائلون بأنَّ منتدى بانغي أسهم في المضيِّ قدُماً بذلك البلد على مساره نحو السلام. غير أنَّ الطريق أمام جمهورية أفريقيا الوسطى سيبقى صعباً ويستدعي دعماً مطَّرداً وكبيرا من الشركاء الدوليين، كما أوضحت لجنة بناء السلام.

وإننا نردد دعوة اللجنة إلى جميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى للإسهام في تعزيز الأجواء المؤاتية لإجراء انتخابات، ونردد شواغلها بشأن الفجوة البالغة ٢١ مليون دولار في تمويل ميزانية الانتخابات. ونحثّ جميع الشركاء على التفكير في مساهمات إضافية لدعم الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمضي قدُماً بجهود التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وتلبية أولويات مُلِحَّة أخرى أساسية لتحقيق استقرار ذلك البلد. وتواصل اللجنة القيام بدور قيادي وتنظيمي، بينما تتقدَّم جمهورية أفريقيا الوسطى نحو الاستقرار، ويتعين عليها أن تعمل لضمان أن يبقى تركيزنا على المهام المطلوب إنجازها.

وإننا نقدِّر تأكيد لجنة بناء السلام الخاص على إشراك الأطراف الإقليمية الفاعلة في الأوضاع الهشَّة، ولا سيما جيران البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وقد أدَّت اللجنة دوراً محمودا في تشجيع إشراك السنغال في غينيا – بيساو، فضلاً عن تشجيع الحوار في النزاع بين البلدين بشأن منطقة كازامانس. وأشركت اللجنة أيضاً أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تخطيطهم للاستقرار طويل الأمد في غينيا – بيساو، معترفة بالدور الأساسي للبعثة الأمنية التابعة للجماعة الاقتصادية في غينيا – بيساو في المساهمة في إحلال الاستقرار ميدانيا. هذا عمل بالغ الأهمية وينبغي أن يستمر.

ويجب أن تكفل اللجنة إشراك النساء في كل خطوة من خطوات بناء السلام بعد النزاع. إذ يجب تمكينهنّ لاتخاذ الخيارات بشأن مستقبل مجتمعاتهنّ والاستثمار فيها. وبعمل لجنة بناء السلام مع حكومة ليبريا، ضمنت مشاركة أكبر من قِبَل المجتمع المدني، بما يشمل الجماعات النسائية، في عملية المصالحة الوطنية، إضافة إلى تعزيز تخصيصٍ متزايدٍ من الأموال للمسائل الجنسانية من صندوق بناء السلام. ونتيجةً لمشاركة لجنة بناء السلام، فإنَّ ليبريا هي أحد البلدان التي يتجاوز فيها تخصيص الأموال للمسائل المتعلقة بنوع الجنس هدف الـ ١٥ في المائة الذي حدده الأمين العام في تقريره بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466).

ومع اعترافنا ببعض نجاحات لجنة بناء السلام خلال السنة الماضية في التصدي لبعض تلك التحديات، من الأساسي أيضاً أن ندرك التحديات التي تواجه اللجنة وعملها، بما يشمل تلك الواردة في التقرير الصادر حديثاً عن الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وكما هو موثّق في ذلك التقرير، لم تحقق لجنة بناء السلام التوقّعات بأنَّ تركيزها سيشمل المنع بصورة هامة.

إنَّ جهود المنع تفتقر غالباً إلى الاهتمام والموارد اللازمة، بالمقارنة مع تلك التي تُوفَّر في ظل نزاعٍ جارٍ. وعلاوة على ذلك، وخلافاً للوساطة وحفظ السلام، يجري التعامل مع منع نشوب النزاع المسلح بأسلوب مخصص، بدون اتساق بين الأطراف - الدبلوماسية، السياسية، الإنمائية أو الاقتصادية. وكما يذكر تقرير الفريق بوضوح، "ببساطة، إنَّ المجتمع الدولي يُخفق في منع نشوب النزاع". والإخفاق في منع الانتكاس إلى أزمةٍ باهظ التكلفة، من كلتا ناحيتَي الأرواح البشرية والوقت والموارد اللازمة بعد انتكاس البلد. إنه إخفاق لا يسعنا إلاَّ أن نعالجه. وعلى هيكل بناء السلام أن يؤدي دوراً حاسماً في هذا الجهد. وفي هذا الصدد، نرحب باستعراض السنوات الخمس لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، الجاري حالياً بصفته وسيلة للتصدي لبعض هذه التحديات.

إنَّ عام ٢٠١٥ سنة بارزة لبناء السلام التابع للأمم المتحدة، بينما المجتمع الدولي يُركِّز على الحاجة إلى إيلاء اهتمام وثيق بالمكوِّنات الرئيسية للسلام الدائم بعد النزاع: المُلكية الوطنية، الشمولية الاجتماعية والسياسية، بناء المؤسسات والتمويل القابل للتنبؤ. وإننا نتطلع إلى العمل مع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، فضلاً عن الأمم المتحدة والأطراف الدولية الأخرى، للاستجابة على الوجه الأمثل لاحتياجات البلدان الخارجة من النزاع، وتوطيد المكاسب المحققة في البلدان أثناء انتقالها إلى سلام دائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأُلقي الآن بياناً بصفتي ممثل ماليزيا.

إنني أنضم إلى أعضاء المجلس في تقديم الشكر للسفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد ورئيس لجنة بناء السلام في دورتها التاسعة، على بيانه. ويسعدني أن أرى السويد على رأس لجنة بناء السلام، وإنني واثق بأننا في ظل قيادة السفير سكوغ سنحرز مزيداً من التقدم في عمل اللجنة. وأودّ أيضاً أن أشكر السفير باتريوتا، ممثل البرازيل، على قيادته المتميزة للجنة بناء السلام في دورتها الثامنة. إنَّ بيانه وتقريره يحددان العديد من المسائل الهامة التي ستبقى مهيمنة على مناقشاتنا. وأوجِّه تقديري إلى مكتب دعم بناء السلام على دعمه غير المحدود للجنة بناء السلام وتعاونه معها.

إنَّ التحديات للسلم والأمن الدوليين تضع اليوم مطالب هائلة من حيث الاهتمام السياسي والحاجة إلى الموارد.

ومنذ إنشاء لجنة بناء السلام، بينت اللجنة إسهامها على وجه الخصوص فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه لبناء المؤسسات وتعزيز القدرة الوطنية على الصمود في أوقات السلام، وأيضا

في تقديم المشورة والمواكبة للبلدان التي تواجه صعوبات سياسية في الأوقات الصعبة.

وتولت ماليزيا، بوصفها عضوا بالتزامن في كلا مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، الاضطلاع بدور التنسيق غير الرسمي بين كلتا الهيئتين من أجل تسهيل تفاهم وعلاقات أفضل. وتؤكد مناقشة اليوم على ضرورة تعزيز الشراكات الاستراتيجية في كلتا الهيئتين للتعامل، في جملة أمور، مع مسائل مثل عمليات الانتقال والفجوات الناشئة بين حفظ السلام وبناء السلام، وانخراط الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية لمنع انزلاق البلدان الخارجة من النزاع مجددا إلى النزاع.

وفي الوقت نفسه، يمثل الاستعراض الجاري الآن لهيكل بناء السلام فرصة حسنة التوقيت لأعضاء اللجنة ولعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتقييم والمزيد من التداول بشأن التدابير الرامية إلى تحسين هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

ونرى أن استعراض هيكل بناء السلام، ونتائجه ينبغي أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار عمليات الاستعراض الأخرى وهي، تحديدا، الاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن، ونتائج استعراض عمليات السلام. وترى ماليزيا أن نتائج تلك العمليات الاستعراضية الثلاث بالغة الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة. ويجب أن تكون عمليات الاستعراض متآزرة لكي تحقق التأثير المنشود.

ولقد تابعنا بشكل وثيق آراء أعضاء المجلس بشأن إيلاء المزيد من التركيز في جهود بناء السلام وتقديم الخبرة والدعم المالي المطلوب. ونتطلع إلى الحوار التفاعلي غير الرسمي بشأن هذا الموضوع في وقت لاحق اليوم.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.